

وجه كلام الحكمي نوجها حتى بان المزاج بالمرحول انه مقبول بواسطة وجعل
القرينة عليه قوله معروفه حدث لم نقل الى معروفه يرجع الى كلامه في الحاشية **قوله**
وهذا امر البراق اي جعلها متساوية له والغيره **قوله** هذان المتعديان بالاعية **قوله**
فيه بطرانه قد عطف عليه بالقرينة او لا في لنا حنا خلا لا بديان المعنى والبالمة
وهذا العطف على ذلك لان اذ هو من فاعله بعد ما في الفرض اذ بالقرينة **قوله**
لذوهم اذ من صلة كنه اعادة كنه ان يقال بعد ما الضميمة لما سله لانها امر وان فاعله
بينها اكثر لان امانه مع كونه من الضميمة مستبعد فاقوا انهم **قوله** محصن
شيء اطلع الاطلاق او على سبيل الرضا في المعين صرح به المحقق في شرح الفتح
فكل معنى الفرض حصة اصطلاحه **قوله** اما ان يكون تحت الحصة في بعض
المحقق هو المقابل الاضائي كما ضرب به بيننا والادعاء في هذه العسر واليسر وكانه
نظرة الى ان الحصة الحقيق هو الماصل ولو ان رد التناول والادعاء في هذه العسر واليسر وكانه
باشي اما سقيه عن فاعله او عن حصة وقد قال قوله حصة الحصة وبصفتها
مما هو ان الحصة او ادعاء فتناولها الفرض الحقيق في الماد على كذا قيل في بعض
ان هتت الحصة من الحقيق هو ظاهر في لاسس المكان قول المصنف في بعض المواضع
ع الصفة من الحقيق وهو لا يوجد فان وضع الموصوف على الصفة فصار حقيقا
ادعابها موجود كذا في نزل العرضه ابتدا من المصاعدا على ما ذكره بعد قوله
وقد يفسد به المبالغة ومقالته الاضائي عرض كونه كما اعتد زعمهم لان الحاشية
حين خذها الحاشية بالبحر في الجمع جعله مقابلا للثاني حدث في قوله عليه ان لا اذ
الاسم المحقق في حاشية الحوقام في ردق ام وان المحقق مطلقا دخل فيه حوقام في
قام ردق فان من اذ الاسم بنا على انه في قسم الاسماء ولا يضر خروج قام في جو
ن ردق ام غنة الحاشية اذ خاله بعد بقوله والخبر قد يكون حمله **قوله** او حمله
الشيء اخرى اي معن هو بعض ما شدد المصنف والافاضا في الشيء حتى انما حاصله
في الحقيق لكن ذلك الشيء جميع ما عداه **قوله** وان امكن ذلك يعني انه لا يمنع ان يوجد
بالفعل في ذلك الوقت مجازا في غيره والاقامكان التناون عتق لا ينافي الحصة
قوله بل اصناف مجمل مقابل الحقيق هو الاضائي في الحاشية مع ان اطلاق الحقيق على
الاضائي مجازا تحت اللغة كما قال المحقق من ان الظان حصة الشيء بالشيء على ان
انما تجاوزه الى غيره اصلا انما يسمي فتمرا والحصصا حقيقا لانه حصة الحصص
المنافيه للاشراك ولذلك ابتداء من هذه المتعدي عند اطلاق الحصص وما في معناه
واما الحصص شيئا حتى على معنى انه لا يتجاوز الى بعض ما عداه فهو معني مجازي
للحصص عن صنف الاشياء ان ذلك يحتاج في فهمه من لفظ الحصص الى
فتم حصصا عن حقيق **قوله** واذ كان الاضائي وضع حقيقه حصة الحاشية
كاهن مثاقفا لافلا عن الحقيق وحمل تسمية ارباب الاصطلاح على اعتبار اللغة

الاصطلاح

غير مقبول مع ان المتعارف اطلاق الاصافي على قسمه دون المجازي **قوله**
وانفتحه التوجه الى المعنى ان يتوهم من جعل الاصافي قسمي من الحصر انه جعل
نفس الشيء قسمي منه **قوله** هذه المتعدي وهو ان يكون المراد بالاضافي ما يكون بالاضافي
الى بعض ما يقدي المقصود عليه وبالجملة ما يكون بالاضافي على جميع ما عداه **قوله**
فوقان **قال المحقق** وجه الاختصار فيهما ان العسر واليسر من سببها
تشبه فاما ان يكون ضمير المنتوب اليه على المنتوب وهو المنادى بعض الموصوف
على الصفة واما ان يكون ضمير المنتوب على المنتوب اليه وهو المراد بعض الصفة
على الموصوف **قوله** اعني المعنى لقائم بالقرينة الصفة تستعمل على بلته وجوه الاول
هذا وهو اسما من المتكلمين بالامثلة الله الدات والثاني والثالث اسمعاب
اهل العربية او هما التعت والثاني ما دل على ذات باعتبار معنى هو لمصود وهو
تستعمل في مقابلة الاسم لقول ابن الحاجب في الالف والنون او في صفة وقوله في الجمع
بعد قوله ويشترطه ان كان اسما وان كان صفة ويشترطه ان كان الثالث بالضم
المضمر لان الاطلاق المقنونه على قول اكثر فذلك اطلاق المصنف كونه من بدل الاول
خصوصا كما ذكره السن والمالم جلا لاس عناية المصنف على ان اذ التناون لكون
اعتبار الثالث يخرج الى تكلف في جزائه في مثل ما زيد المقوم او قام بان يقال
بقدومه الا انما قام بغيره ان المقنونه عليه في مثل ما زيد المقوم مفهوم القائم
لا يستعمل في قام والخفي انه تكلف **قوله** الذي يدل على معنى اخرى عليه نحو
حاشية في معنى من حاشيته **قوله** وسببها عموم من وجه **قال المحقق**
واما التسمية من معني المقنونه فالقائم بالمباينة اذ الفاعل هو القائم
القائم بالغير كما لعلم والمعنى الثاني هو ذات قام مع التناون ذلك المصنف
كالقائم فان انما يدل على المعنى في قوله اعني المعنى القائم بالغير مقابل اللفظ
كاهو الظالم بصح قولنا لاس لصادقها فان التشبيه بينهما باعتبار الصدق
في الماسه ليس له وان امكن ان تكون التسمية من معني المقنونه هي المباينة
ما ذكره وقد شتره لان المعنى الاول هو المعنى الثاني بعين اللفظ وان اذ
نفس اللفظ سمي للبرك بالشمية المبدول على حد في المضاف الى دل معنى به
وكذا الفاعل لكن لظان اطلاق الصفة المقنونه وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد
هي على نفس اللفظ من قبيل المشتقات الشائعة وعلى القدر من الخبر يدعى
ان يقام الخلف في موضعين من جازان فته قد شتره بان يقال ان المعنى الاول
هو دل نفس الامر القائم بالغير والمعنى الثاني هو دل ذات ما اذ في حاشية
وهو ان اللفظ القارض مثلا يصدق عليه انه معني معنى قائم بغيره على الوجه
الذكور في قوله يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وقد يقال في فهم معنى
المقنونه فالقائه بسببها العموم من وجه فوجه الحكم بالمباينة **قوله**

الضمير المجرور
في قوله

في قوله
في قوله

في قوله
في قوله